

## الوثائق المكتشفة من مابين ، الذنوب

بقلم

إيلينا فوليه (توبنجن)

أشارك في هذا المشروع المتعدد الفروع بدراسة لها علاقة بالأصول التاريخية لعملية النمو في اليمن اليوم. وأود أن أستهل بحثي بنبذة قصيرة حول مضمون هذا البحث ومنهجه. وبعد ذلك سأنتقل إلى عرض الوثائق المكتشفة من مابين ، الذنوب ، موضحة كيف تم العثور على تلك الوثائق ، وعارضة عليكم الوثائق نفسها. وسوف أختتم البحث بعرض النتائج الأولية التي توصلت إليها بعد الاطلاع الأولي على كل المادة ، ومعالجتها وتقييمها جزئياً خلال فترة شهرين تقريباً.

إن ما يهمني هو دراسة عوامل الاستمرارية أو التغير في البنية المركزية ، وتطور المحلات السكنية واستغلال الأراضي ، بالإضافة إلى تتبع الأصول التاريخية للعوامل المذكورة على قدر الإمكان ، وتحديد الأسباب التي أدت إلى بروزها. وقد اخترت كمناطق للبحث الإقليم المحيط بمركز محافظة حجة الواقعة في المنطقة الجبلية. وحتى تتمكن من دراسة عوامل الاستمرارية والتغير في البنية المركزية المحلية لهذا الإقليم علينا اللجوء إلى طريقتين :

أ - البحث والتوثيق التامين للمعالم الأثرية. ويترتب على ذلك تحري

مواقع المحلات السكنية المهجورة ورسم خرائط ومخططات لها، بالإضافة إلى دراسة المواد المستعملة في الأبنية وطرق البناء، وتحديد شبكة الطرق القديمة وإنصاب الطرق، وغير ذلك من اللقى التاريخية، كالمسكوكات والخزفيات والنقوش.

ب - تحليل المصادر الأدبية كإضافة ضرورية للمعلومات التي تم تحصيلها أثناء العمل الميداني. وتشمل المصادر الأدبية المراجع الأساسية للمؤرخين والجغرافيين وكاتبي السير من المؤلفين العرب، أي أولئك الذين عالجوا اليمن بشكل خاص كالهمداني والمقرئزي والخزرجي وابن حاتم ويحيى بن الحسين القاسم وغيرهم، أو المصادر العثمانية. وإنه لمن الأهمية الخاصة بالنسبة لتاريخ المحلات السكنية أن تشمل المصادر الأدبية أيضاً تلك الوثائق التي تلقي الضوء على علاقات الملكية، أي «صكوك الملكية» والمحفوظة عند صاحب الملك، والتي تحل في اليمن محل سجل العقارات.

وفي سبيل دراسة ميدانية أولية قضينا الشهرين الأولين من صيف هذا العام في البحث عن صكوك الملكية وعقود الإيجار وتجميعها. إلا أن مجرد استفسارنا عن مساحة ملك معين كان سبباً كافياً لإثارة المشاكل. ولهذا كان من شبه المستحيل تحقيق اطلاع شامل على الوثائق المطلوبة ناهيك عن تصويرها. وقد زال حب الاستطلاع والرغبة بالمساعدة عند السكان نتيجة للخوف من أن يؤدي الاستفسار إلى تسجيل الأملاك وبالتالي إلى المطالبة بالضرائب.

ولهذا تزداد أهمية الوثائق المكتشفة من مبن، الواقعة على بعد ١٥ كم شمال حجة. وقد كان من الممكن العثور على هذه الوثائق بفضل العاملين التاليين: الأول هو اعتقاد ديني موجود عند اليمنيين والقاتل أنه لا يجوز رمي

أية قطعة من الورق أو البرشمان مهما بلغ صغرهما، فيما إذا كانت مكتوبة عليها كلمة الله . واعتاد اليمينيون على جمع هذه القطع فيما يسمى بحوض الأوراق. والعامل الثاني هو انفتاح سكان مابين واهتمامهم الكبير بمشروعنا، والذي رأوا فيه مساهمة في الكشف عن التاريخ العائلي في قريتهم . إذ إن ما يقارب الثلث من السكان يرجعون أصلهم إلى إمام كان قد عاش في الفترة الواقعة بين القرن الخامس عشر والسادس عشر ميلادية، والمدفون في ضريح موجود في الذنوب بالقرب من مابين . وهكذا كان بالإمكان إجراء دراسة مفصلة لضريح الإمام صلاح الدين بن محمد الوشلي (١٤٧٥ - ١٥٠٤)، بالإضافة إلى توثيقه بشكل مخططات وصور فوتوغرافية .

إلا أن الأهم من ذلك كان الموافقة على الاطلاع على أحواض الأوراق الموجودة في الضريح . وكما كان متوقع كانت هذه الأحواض تحتوي بشكل رئيسي على نسخ من القرآن أو أجزاء منه، والتي كان من بينها نسخ بالكوفي على ورق البرشمان، بالإضافة إلى نسخ من الأحاديث وغير ذلك من المؤلفات الدينية (مثلاً: أحكام التصرف في شهر رمضان)، وتعاويز . إلا أنه عثر أيضاً على أوراق محزومة بشكل حزم صغيرة غير مثيرة للانتباه . وهذه الحزم بالذات كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة للمشروع . إذ كما تبين من أول نظرة كان موضوع هذه الأوراق هو نقل ملكية الأراضي . غير أنها كانت تحتوي أيضاً على قوائم بأسماء وأعداد ومقاييس، مما جعلنا نميل إلى الظن بأن هذه معلومات تخص مدفوعات الإيجار أو ما شابه ذلك .

وقد تم تصوير أكثر من ٣٠٠ وثيقة .

إلا أنه تبين فيما بعد أن دراسة هذه الوثائق أمر في غاية الصعوبة . وكان معظم الأوراق في حالة سيئة جداً (ولم تصبح قراءتها سهلة بعد التصوير) . وتعود هذه الحالة السيئة إلى أن بعض أجزاء كسوة جدران الضريح وقبته قد سقطت على حوض الأوراق نتيجة للأضرار التي حلت

بالضريح أثناء الحرب الوطنية . وقد بقي هذا الضريح على هذه الحال حتى الآن . والسبب الثاني أن هذه الأوراق كانت من الوثائق المستعملة يومياً ، كما هو الحال اليوم حيث يلف صاحب الوثيقة وثيقته حاملاً إياها عند الحاجة . لهذا ظهرت ثقب في الأماكن التي طويت عندها الورقة . بالإضافة إلى حالة الأوراق الرديئة هذه ، ثمة الخط الذي كتبته يد غير متمرنة . وفي النص ما هب ودب من الأخطاء الكتابية ، ناهيك عما تسرب إلى النص من قواعد ونحو اللهجة العربية اليمنية .

ما هي محتويات هذه الوثائق ؟ بالإمكان بعد الجرد الأولي للمادة تقسيمها إلى المجموعات التالية :

#### ١ - صكوك الملكية :

تشكل هذه ٤٣٪ من مجموع المادة . وهذه الوثائق التي سمينها صكوك الملكية هي في القسم الأكبر منها عبارة عن وثائق كاملة أو ناقصة تُحدد فيها علاقات الملكية للعقارات . وتوجد بالإضافة إلى ذلك عقود شراء (٩ وثائق ، صورة رقم ١) ، وعقود إيجار (٥ وثائق ، صورة رقم ٢) ، حيث يشكل حق التصرف بالأرض بلا شك موضوع «ال شراء والبيع» .

٢ - مقتطفات من قوائم الجباية وقوائم المدفوعات ، ووصلات لمدفوعات تم إنجازها (صورة رقم ٣) :

وتضم هذه المجموعة ٢٥٪ من الوثائق .

و ٢٠٪ من الوثائق يتألف من :

- فتاوى والتماسات .

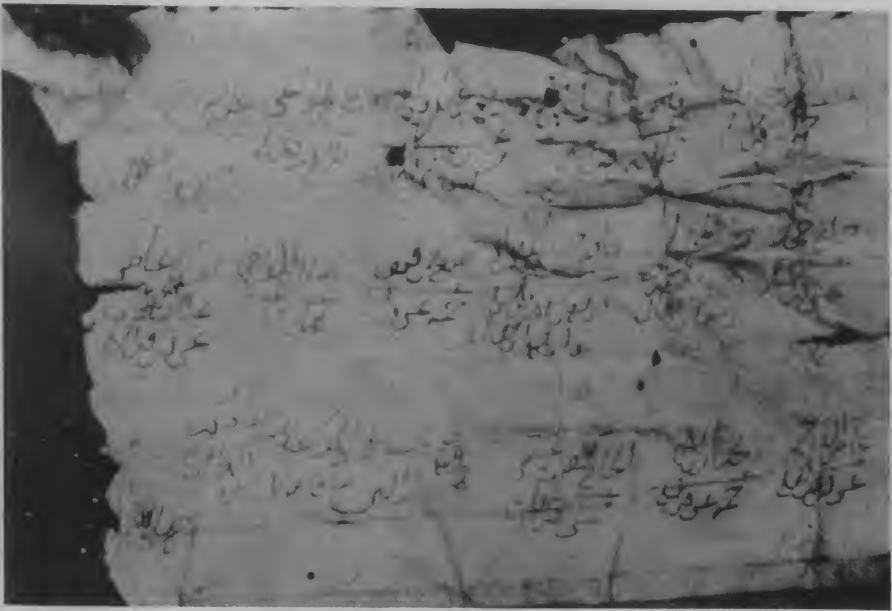
- مراسلات شخصية ذات أهمية تاريخية (رحلة ابنة السلطان إلى بلاد

الصورة رقم (١)  
وثيقة حول نقل عقار (عقد شراء)

بسم الله  
لما  
شتر احمد بن مسعود بن  
لهم ولد من احبنا بر صالح الذرير  
نسته ما عرفاه جميعا عند عقد البيع والشراء  
ودلنا على تحقار الرعي الذي  
على الرورد البز كيم اي والي  
اي والمشتري كيد استل وخذ  
وعلى الورع كيد قبل فصار  
هاذه الى رورد الحاوية له والمشتاملة عليه بما  
في المبيع من رورد وحجارة وانواع اخرى  
حدود الجود او خارج عنها ودلنا  
عند عقد واقنين فضله خلا  
بغير التزما ما وافق اذ انما المشتري براه  
عنصر وروا وطعن البائع ما  
لزمه شرعا وعان ذلك بانه  
والذي هو من شهر سنة اربعة  
وثمان مية كمل السهول  
ومعظم التتم وسعدا  
لهم والعامل كيد  
المنه



الصورة رقم (٣)  
وصل مدفوعات



حجة ، أو حول نزاع قبلي في المنطقة المحيطة بمبين أدى إلى ضحايا عديدة) ، وأخيراً .

- مذكرات حول معاملات خاصة بالأوقاف . ولم استعمل «وثيقة وقف» لأن هذا التعبير لا يتماشى مع طبيعة المذكرات المشار إليها . فهذه المذكرات لا تحتوي على أية إشارة يمكن الاستنتاج منها أن المذكرة المعنية هي وثيقة وقف ، أي :

أ - الإشارة إلى حدود الأرض التي أصبحت ضمن الوقف .

ب - الشروط التي اعتمد عليها الوقف .

ج - اسم المشرف على الوقف .

أما الـ ١٠٪ من المادة فكانت عبارة عن وثائق ناقصة لم أتمكن من تحديد نوعها ، بالإضافة إلى بعض النصوص الدينية .

وتقع الوثائق في فترة زمنية تمتد من أواخر القرن الرابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلا أنه يوجد عدد كبير من الوثائق يقع في الفترة الانتقالية بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر من جهة ، وفي الفترة الواقعة بين منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر من جهة أخرى .

لقد ركزنا في دراستنا للوثائق حتى الآن على صكوك الملكية . وحتى الآن لست متأكدة فيما إذا كان تعبير «صك الملكية» هو المصطلح القضائي المناسب للتعبير عن هذه الوثائق . وقد قمت بالدرجة الأولى بتحقيق هذه الوثائق لاعتقادي وأملي في ذات الوقت بأن ذلك سيساعدنا على تفهم بنية قانون الملكية في فترات مختلفة وبشكل خاص للمنطقة التي جاءت منها الوثائق .



تغطي هذه الوثائق كما قلنا الفترة الواقعة بين القرن الرابع عشر حتى القرن التاسع عشر. ويبدو أن هناك تركيزاً واضحاً لهذه الوثائق على القرن السادس عشر، إذ من هذه الفترة وصلت إلينا حوالي نصف المدونات. وأقول «يبدو»، لأن بعض الوثائق غير كامل، بينما لا يمكن قراءة تاريخ بعضها الآخر. بالإضافة إلى أن الأشخاص المذكورين في الوثائق ليسوا معروفين بشكل يكفي لتحديد زمن الوثائق.

وقبل أن أنتقل إلى محتويات الوثائق، أو بالأصح مضمونها، أعرض عليكم بشيء من الاختصار بنيتها الشكلية واللغوية. من الملاحظ أن وثائق الملكية هذه تتبع صيغة ثابتة لم تتغير على مدى القرون، وما زالت موجودة حتى يومنا هذا، كما كانت تستعمل في القرن الرابع عشر. وما زالت هذه الوثائق تكتب حسب طريقة معروفة، وباستعمال مصطلحات ثابتة. وبالإمكان التأكد من ذلك بعد مقارنة الوثائق مع وثائق حديثة من هذا النوع. ويتألف صك الملكية من الأقسام التالية:

#### - المقدمة:

نجد هنا دائماً البسملة، وهذه العبارة هي التي حالت دون رمي الوثائق.

- يذكر في مطلع النص الفعلي للوثيقة اسم المشتري واسم البائع، وذلك دائماً على النحو التالي: اشترى فلان من فلان. وتأتي عادة بعد ذلك الإشارة إلى أن الملك كان قبل البيع في حيازة الملكية التامة للبائع. وكثيراً ما يضاف إلى أن الطرفين كانا في كامل قواهما العقلية. وبعد تسمية البائع والمشتري بأسمائهما، ترد أوصاف الملك المباع. ويتم هذا الوصف أما بذكر أسماء أشخاص لهم حدود مع الملك أو بتحديد موقع الملك، أو الاثنين معاً (مثلاً: في جبل...، في وادي...، بالقرب من...،

المعروف باسم . . .). ويلي ذلك :

### المعلومات الخاصة بحدود المُلْك المباع :

ولغرض وصف الحدود للمُلْك تستخدم الوسائل التالية :

- الاتجاهات الطبيعية .

- تحديد المُلْك الفوقاني والتحتاني .

- تحديد الاتجاه بالنسبة للناظر (أي إلى اليمين أو الشمال) .

- علائم خاصة .

وتذكر في كثير من الأحيان أسماء الملاكين المجاورين . وينتهي وصف الحدود عادة بالملاحظة التالية : «فصار هذا البيع في ما بين هذه الحدود الحاوية له والشاملة عليه» . وقد يتبع ذلك جرد بكل ما تتضمنه الحدود الأربعة . ويشمل هذا الجرد أيضاً الآبار ومرافق المياه ، والتي يشملها العقد . إذ يعني شراء الأرض انتقال الممتلكات ، بينما يعني الإيجار انتقال حق الملكية من شخص إلى آخر . ولا تذكر الوثائق أبداً المساحة الفعلية للأرض المشتراة . وبناءً على ذلك يجوز القول بأن هذه الوثائق هي عبارة عن عقود فعلية . وهذا يعني بدوره أن الطرفين موافقان على جميع ما يتضمنه تعهدهما المتبادل . وبصرف النظر عن وثائق عددها ٩ ، فإن ثمة استثناء لما ذكرناه ، إلا وهو عدم ذكر السعر ، الأمر الجوهرى بالنسبة لعقد الشراء . ويتبع وصف الحدود بدلاً من السعر إحدى الصيغ التالية : «وافق الطرفان على ثمن مبلغه مثبت في عقد البيع والشراء» أو «أقر البائع بقبض الثمن تاماً وافيةً وأبرأ ذمة المشتريين براءة ، قبض ووفاء وطمئن البائع ما لحق المشتريين طمأننة ، لزمه شرعاً» (ونادراً : «شرعاً وعرفاً») .

أما خاتمة الوثيقة فتحتوي على ما يلي :

- التاليف .

- أسماء الشهود ، مع تواريخهم في كثير من الأحيان .

- اسم كاتب الوثيقة .

كانت هذه قائمة بالأقسام الثابتة من الوثيقة .

وكثيراً ما تحتوي الوثيقة على عبارات دينية في عدة مواقع منها ، وغالباً ما تكون هذه من نوع العبارات المستعملة في التبجيل . إلا أن هذه العبارات تكثر في المقدمة والخاتمة . وتختلف الصيغة الثابتة للوثائق فيما إذا كانت تخص الطبقة الحاكمة (الحكام وعائلة السلطان) . ويذكر التاريخ في هذه الوثائق في مطلع الوثيقة ، بينما تكون العبارات الدينية مطولة وموزعة في كل النص . وربما كانت هذه الوثائق متأثرة بالوثائق التي كانت تستعمل في ديوان المماليك .

ولم أتمكن حتى الآن من إجراء تقييم لقوائم المدفوعات . فما زلت لا أعرف ما هو نوع المدفوعات المذكورة في هذه المدونات . إذ معظم هذه القوائم ليس كاملاً ولا تحتوي إلا على أسماء وأعداد ومقاييس . وهي نادراً ما تكون مؤرخة .

إن الوثائق المكتشفة من حجة هي ذات أهمية بالنسبة لتاريخ المحلات السكنية في هذه المنطقة وهذا ما يؤكد التحليل الأولي الذي قمنا به لصكوك الملكية . وبشكل خاص بالاعتماد على ما يلي :

أ - إن ما تذكره الوثائق من أسماء الأشخاص التي تحمل نسبة تدل على أن البائعين بشكل خاص كانوا من منطقة حجة نفسها ، مع الافتراض بأن أسماء الأماكن لم تتغير مع الزمن . إلا أن المشترين كانوا أيضاً من سكان المنطقة . والكثير من هؤلاء كانوا من الطبقة الحاكمة .

ب - يمكن القول بالاعتماد على الخرائط المتوفرة ومعلوماتي الشخصية عن المنطقة بأن الأملاك تقع إلى حد ما في منطقة مابين نفسها وإلى الشمال حتى قلعة حجة ، المعروفة في المصادر العربية القديمة باسم حصن الظافر، والتي كانت مقراً للإمام شرف الدين في الأعوام الأخيرة من حياته . وقد كان هذا الإمام أحد الأئمة المهمين في القرن السادس عشر. إلا أن الأملاك تمتد أيضاً باتجاه الشرق حتى وادي شرس وباتجاه الجنوب حتى جبل شمسان ، أي إلى مسافة قصيرة قبل مدينة حجة الحالية . ولم ألاحظ أي امتداد لهذه الأملاك في اتجاه الغرب .

لا داعي للتذكير بأن هذه النتائج أولية إلى حد بعيد . إذ ينبغي التأكد منها في المنطقة نفسها .

وتذكر بعض وثائق الملكية القديمة (أي في المرحلة الانتقالية بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر) أملاكاً كانت موجودة في منطقتي تعز وزبيد . وربما كان هذا له علاقة بكون عائلة الوشلي قد جاءت من هناك . وليس بمقدوري في الوقت الحاضر إبراز معلومات أكيدة قادرة على تفسير انتقال هذه العائلة إلى منطقة حجة . وقراءة الوثائق لم تترك لي الوقت الكافي للقيام أيضاً بتقييم الكتب الجغرافية والتاريخية وكتب السير .

## الوثائق المكتشفة من مابين، الذنوب

يعالج هذا المشروع الفرعي بشكل أساسي الجذور التاريخية لعمليات التطور. وما يهمني في هذا المجال بشكل خاص هو إيضاح عوامل الاستمرارية والتغير في البنية المركزية المحلية، واستقصاء الأصول التاريخية لهذه العوامل إلى أقدم فترة ممكنة. ولغرض معرفة كيف تطورت المحلات السكنية حاولت استخدام منهجين مكملين لبعضهما البعض، أي منهج تاريخ الآثار والفن (دراسة المعالم الأثرية في الميدان) والمنهج الفيلولوجي للاشتقاق (تحليل المصادر المكتوبة). وقد وقع الاختيار على المنطقة المحيطة بمدينة حجة كميدان للعمل. إن السؤال المطروح هو التالي: هل هناك تغيرات في البنية المركزية وتطور المحلات السكنية في منطقة حجة وأي مدى بلغته هذه التطورات. هذا السؤال جاءت الإجابة عليه من منطقة مابين. إذ بعد اكتشاف الوثائق المحفوظة في ضريح الإمام صلاح الدين الوشلي (توفي عام ١٥٠٤) أصبحت متوفرة لدينا لغرض دراسة منطقة معينة بالذات ما يقارب الـ ٣٠٠ صورة. وعدد كبير نسبياً من هذه الوثائق، أي ١٣٩ وثيقة، هو عبارة عن صكوك ملكية تعود إلى الفترة الممتدة بين أواخر القرن الرابع عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر. وتذكر هذه الصكوك أسماء أطراف العقد وأسماء الأماكن التي جاءوا منها، بالإضافة إلى الشهود، الأمر الذي يسمح بتتبع تنقل العائلات في المنطقة بدقة أكثر. وتوضح الوثائق الدور الذي كانت تلعبه الطبقة الحاكمة عندما كانت تقوم بامتلاك أراض في مناطق غير المناطق التي كانت تحكم فيها.

